ULUM HADITH
RESEARCH CENTER

Journal of Hadith Studies
Vol. 3 No. 1(June 2018) e-ISSN: 2550-1448

التعليل بلزوم الطريق عند أبي حاتم الرازي: تعريفه وقرائنه

(Identification of Concealed Flaws in The Narrations by *Luzum al-Tariq*: Its Definition and Indications)

Muhamad Rozaimi bin Ramle[1]
Ahmad Kamil bin Jamilin[2]
Sultan Sanad al-Akaileh[3]

[1]Faculty of Human Sciences, Sultan Idris Education University, 35900 Tanjong Malim, Perak Darul Ridzuan
[2]Fakulti Pengajian Quran Sunnah, Universiti Sains Islam Malaysia
[3]Faculty of Syariah, University of Jordan

Abstract

This research focuses on a specific type of concealed flaws used by Abu Hatim al-Razi in the identification of concealed flaws in prophetic narrations. Abu Hatim described this particular type of concealed flaws as *Luzum al-Tariq* (persisting association to the chain of narration). This research defines *luzum al-tariq* and provides affirmative indications of its existence and the guidelines to identify such concealed flaws in a narration. Identifying concealed flaws of a common narration according to Abu Hatim is by referring to the affirmative indications. The affirmative indications are hidden which are identifiable through a meticulous inspection of the indicators. This study aims to reveal these indicators until they become apparent. I rely on the inductive and analytical methodologies to discuss Abu Hatim's point of view as well as the comparative methodology to compare his view with other scholars' views on this matter.

Keywords: indications, concealed flaws identification, *Luzum al-Tariq*, Abu Hatim al-Razi.

الملخص

تناول هذا البحث جنسا من أجناس العلل التي أعل بها الإمام أبو حاتم الرازي بعض الأحاديث في كتاب العلل. وهذا الجنس هو ما عبر عنه أبو حاتم بـ "لزوم الطريق". وقد أبرز هذا البحث تعريف لزوم الطريق والقرائن التي التفت إليها أبو حاتم للكشف عن هذه العلة الصعبة والضوابط لتعليل الرواية بها. وتعليل الطريق المشهور بهذه العلة عند أبي حاتم لا يكون إلا بالنظر إلا بتلك القرائن. وهذه القرائن خافية لا تظهر إلا بإنعام النظر إليها. فهذا البحث يهدف إلى إبرازها حتى تكون واضحة جلية. وسلك الباحث المنهج الاستقرائي والتحليلي لمناقشة رأي أبي حاتم الرازي وكذلك استخدم منهج المقارنة لمقارنة رأيه مع العلماء الآخرين في هذه القضية.

الكلمات المفتاحية: قرائن، التعليل، لزوم الطريق، أبو حاتم الرازي

Article Progress

Received: 20 February 2018
Revised : 27 February 2018
Accepted: 1 April 2018

*Muhamad Rozaimi bin Ramle
Faculty of Human Sciences, Sultan Idris Education University, 35900 Tanjong Malim, Perak Darul Ridzuan
Email:
rozaimi@fsk.upsi.edu.my

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم صلّ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه وسار على نهجه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

لقد قيض الله رجالا من هذه الأمة لحفظ السنة النبوية من الضياع، فأسسوا القواعد والضوابط التي يتم من خلالها تمحيص السنة النبوية. ولم يكتفوا بصدق الرواة وعدالتهم فحسب، بل قاموا بمقارنة رواياتهم بروايات غيرهم من الحفاظ الثقات حتى يتميز منها ما ضبطوا مما وهموا فيه. وقد بينوا كثيرا من أجناس العلل للكشف عن الوهم في الرواية لصيانة السنة المشرفة. ومن جملة هذه الأجناس جنس يصعب الكشف عنه إلا من حاذق في علم العلل أمثال أبي حاتم الرازي الذي اختص بالتعليل والتعبير عنه بهذه العبارة اللطيفة. وقد عبر عن هذه العلة بتعبيرات أخرى كقولهم: "سلك الجادة" و"تبع العادة" و"العادة المستمرة" و"سلك المحجة السهلة" و"أهون عليه" و"كان فيه سجية" و"يحيلون على فلان" وغير ذلك من العبارات. ويُلْحَظ أن أبا حاتم أيضا يلتفت إلى هذه العلة كثيرا لبيان وهم الرواة في روايتهم. وهذا البحث يهدف إلى إبراز بيان صعوبة الكشف عن هذه العلة التي لم يتكلم على الأحاديث بسببها إلا قلة من الجهابذة النقاد أمثال أبي حاتم وابن المديني والإمام أحمد وغيرهم.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يبين شدة تحري أبي حاتم ودقته في بيان علل الأحاديث حفظا للسنة النبوية المشرفة، وقد استطاع أن يكشف عن الوهم في رواية كثير من الأحاديث التي أخطأ الرواة فيها بلزوم الطريق المشهور. وقد أبرز هذا البحث أهمية الوقوف على القرائن والأمارات الدالة في الكشف عن هذه العلة الصعبة. والذي تجدر الإشارة إليه هنا أن بعض المعاصرين[1] قد كتبوا موضوع التعليل بسلوك الجادة. وهذه الأبحاث في الحقيقة لها صلة بهذا البحث إلا أنها كانت دراسات نظرية لم يقيدها أصحابها بإمام معين، والجديد في دراستي هذه أنني قد استدركت ما فات من كتب في موضوع سلوك الجادة كما أن هذه الدراسة في جانبها التطبيقي مخصصة بموضوع لزوم الطريق عند أبي حاتم الرازي وحده. ويكون تقسيم البحث على النحو التالي:

[1] انظر: الدريس، خالد بن منصور بن عبد الله، **سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث**، (مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التبوية والدراسات الإسلامية، مجلد: 17، العدد: 2)

المطلب الأول: أبو حاتم الرازي و"كتاب العلل"

المطلب الثاني: تعريف لزوم الطريق

المطلب الثالث: القرائن الدالة على لزوم الطريق

المطلب الأول: أبو حاتم الرازي وكتاب "العلل"

قبل أن نشرع في بيان منهج أبي حاتم الرازي، من الجدير أن نبدأ بذكر ترجمة موجزة عن شخصية أبي حاتم الرازي وكتاب "العلل".

التعريف بأبي حاتم الرازي ومكانته العلمية

1. اسمه ونسبه ومولده

هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الغطفاني الرازي.[2] ولد أبو حاتم الرازي سنة خمس وتسعين ومائة الهجرية (95هـ). ويعد من نظراء البخاري ومن في طبقته.[3]

2. مكانته العلمية

لا شك أن أبا حاتم الرازي عالم ناقد في مجال علوم الحديث. يأخذ آراءه النقدية من جاء بعده. وتوجد ثمة عدة عوامل تجعل أبا حاتم يتمتع بالمهارة النقدية العالية، وهذه العوامل هي:

أ. كثرة رحلاته

بدأ أبو حاتم الرازي طلب العلم في وقت مبكر وهو ابن أربع عشرة سنة. ورحل إلى بلاد كثيرة لسماع الحديث من شيوخ مشهورين في ذلك الزمان. وزار أبو حاتم مصر والعراق والشام ومكة والمدينة واليمن والبحرين وأصبهان وخراسان وغيرها.[4]

---

[2] انظر: ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد، **الثقات**، (تحقيق السيد شرف الدين أحمد، بيروت: دار الفكر، ط1، 1395هـ/1975م) 137/9؛ والذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **سير أعلام النبلاء**، (تحقيق شعيب الأرناؤوط والآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/1985م) ج25، ص245.

[3] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 245/25.

[4] انظر: المرسي، كمال الدين عبد الغني، **اتجاه مدرسة الري في نقد الحديث**، (الإسكندراية: دار المعرفة الجامعية، د.ط، 2003م) ص73.

ب. كثرة شيوخه

ونتيجة لكثرة رحلاته، جمع أبو حاتم شيوخا كثرا حتى قال الذهبي: "ويتعذر استقصاء سائر مشايخه".[5] ولا شك أن لشيوخ أبي حاتم أثر في تكوين الشخصية النقدية لديه. ويلاحظ أن من شيوخه الذين لهم مهارة ممتازة في مجال النقد الحديثي ثلاثة أشخاص:

1. الإمام أحمد بن حنبل. تلقى أبو حاتم عنه العلم كثيرا. قال أبو بكر الخلال: "إمام في الحديث روى عن أحمد مسائل كثيرة".[6] والإمام أحمد من جهابذة علم العلل وآراءه النقدية مبثوثة في كتب العلل.[7] وقد اعترف أبو حاتم نفسه بإمامته في العلل حيث قال: "كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه".[8]
2. الإمام يحي بن معين. وقد لقيه أبو حاتم في البصرة.[9]
3. الإمام البخاري. وقد صرح ابن أبي حاتم أن أباه قد سمع من البخاري[10] وأثنى عليه قائلا: "محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق".[11] إلا أن أبا حاتم ترك حديثه بعد أن بلغه أن البخاري قال إن لفظه بالقرآن مخلوق.[12] والصحيح أن البخاري بريء من هذه التهمة وإنه لم يقل أن القرآن مخلوق وإنما يقول أن أفعال العباد مخلوقة.[13]

ج. إقامته في مدينة الري

إن لمدينة الري التي سكن فيها أبو حاتم ميزتان:

1. موقعها في طريق السابلة القادمين من خراسان والشرق الأقصى والقاصدين إلى الحجاز للحج أو إلى العراق للتجارة. وهذا يفتح لأهلها فرصة لقاء المحدثين من خارجها.[14]

---

[5] الذهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج25، ص246.

[6] ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد، **طبقات الحنابلة،** (تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت) ج1، ص283.

[7] انظر: بشير علي عمر، **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث،** (الرياض: وقف السلام الخيري، ط1، 1425هـ/2005م) ج1، ص8.

[8] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، **الجرح والتعديل،** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1271هـ/1952م) ج1، ص302.

[9] المرجع السابق، ج1، ص315؛ والذهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج25، ص248.

[10] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل،** ج7، ص191.

[11] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ بغداد،** (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت) ج2، ص24.

[12] المرجع السابق.

[13] انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد،** ج2، ص31.

[14] كمال الدين المرسي، **اتجاه مدرسة الري في نقد الحديث،** ص31.

2. مكان عناية الخليفة. قد بنى فيها المهدي في خلافة المنصور مسجدا جامعا وكتب اسمه على حائطها.[15] وكان هارون الرشيد يقصدها ويصطحب معه العلماء والفقهاء. وصارت بعد ذلك مسكنا لكثير من الفقهاء والمحدثين منهم أبو جعفر الرازي وجرير بن عبد الحميد وإسحاق بن إسماعيل الرازي.[16]

4. مكانة أبي حاتم العلمية وثناء العلماء عليه

لقد حظي أبو حاتم بمنزلة عظيمة عند نظرائه من المحدثين. ونقل لنا ابنه قصة تبين مدى رفعة مكانة أبيه عند نظرائه. ذكر ابن أبي حاتم أن أباه أتى سلمة بن شبيب ليسمع منه فقال: "أنا أجيئك غدا"، فقضي أني بكرت على بندار، ونسيت ميعاده، فأنا عند بندار، إذ قد أقبل سلمة، فقال له بندار: "يا أبا عبد الرحمن، كنا نحن أولى نأتيك"، فقال: "ليس إياك أتيت، إنما جئت بسبب أبي حاتم، أقرأ عليه شيئا"، قال أبي: "فتشورت مما قال في وجه الشيخ"، ثم قال: "ما تشاء؟"، قلت: "إن شئت انتظرت حتى يفرغ بندار من القراءة وان شئت مضيت حتى أجيئك إلى المنزل"، فقال: "لا، بل أنتظر حتى تفرغ من السماع"، فلما فرغت من السماع دخلنا مسجدا فأخذ كتابي فقرأ كل شيء كان معي فعددت ما قرأ على إحدى عشرة ورقة بخط دقيق".[17]

وسلمة بن شبيب محدث متفق على ثقته وإتقانه.[18] وإتيانه على أبي حاتم يدل على رفعة مكانة أبي حاتم العلمية. وقد أخرجه له البخاري في صحيحه[19] في باب إذا أحصر المعتمر ولكنه ذكره غير منسوب فحصل الخلاف بين المحدثين في تعيينه. ورجح الكلاباذي أنه أبو حاتم ومال ابن حجر إلى هذا الرأي.[20] وأخرج له أيضا أصحاب المصنفات الحديثية الأخرى مثل أبي داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني في العلل.[21] أما مكانته عند من جاء بعده فهي ظاهرة لأن من جاء بعده من المحدثين لم يصنف كتب العلل أو التخريج إلا ويورد آراء أبي حاتم النقدية فيها. ومن المحدثين الذين أوردوا آراءه الدارقطني في العلل وابن الجوزي في العلل المتناهية وابن حجر في التلخيص الحبير.

---

[15] ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان،** (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت) ج3، ص118.

[16] كمال الدين المرسي، **اتجاه مدرسة الري في نقد الحديث،** ص19-20.

[17] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل،** ج1، ص362.

[18] انظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **تقريب التهذيب،** (حلب: دار الرشيد، ط1، 1406ه) ج1، ص247.

[19] البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، **الجامع الصحيح،** (تحقيق مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1407ه/1987م) ج2، ص642.

[20] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري،** (تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت) ج6، ص17.

[21] الذهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج25، ص245.

وقد أثنى عليه كثير من العلماء نتيجة لبراعته في مجال علل الحديث. قال أحمد بن سلمة الحافظ: "ما رأيت بعد إسحاق بن راهويه ومحمد بن يحيى أحفظ للحديث من أبي حاتم ولا أعلم بمعانيه".[22] وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: "أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان ودعا لهما وقال بقاؤهما صلاح للمسلمين".[23] وعبّر الذهبي عن مكانته العلمية بكلامه الجامع: "كان من بحور العلم، طوف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل".[24]

7. وفاته

قال أبو الحسين بن المنادي وغيره: مات الحافظ أبو حاتم في شعبان، سنة سبع وسبعين ومائتين. وقيل: عاش ثلاثا وثمانين سنة.[25]

التعريف بكتاب "العلل"

كتاب العلل لابن أبي حاتم يعد ديوانا يجمع آراء أبيه أبي حاتم الرازي الحديثية. فهذا الكتاب يبرز رفعة مكانته العلمية. وهو عبارة عن الأسئلة التي قدمها ابن أبي حاتم إلى أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين. ويمتاز هذا الكتاب بأنه مرتب على الأبواب الفقهية مما يجعل الأحاديث الواردة فيه سهلة المنال. وقال السخاوي: "ولابن أبي حاتم، وكتابه في مجلد ضخم مرتب على الأبواب، وقد شرع الحافظ ابن عبد الهادي في شرحه، فاخترمته المنية بعد أن كتب منه مجلدا على يسير منه".[26] ومن مزايا الكتاب[27]:

1. كونه جمع الأحاديث المعلولة، بين الوجه الراجح منها.
2. الحكم على بعض الرواة التي لم توجد لهم ترجمة.
3. إيراده الطرق للحديث التي لم توجد في المؤلفات الحديثية الأخرى.
4. بيان الفرق بين طريقة المحدثين والفقهاء في تعليل الحديث.

---

[22] تقي الدين السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، **طبقات الشافعية الكبرى،** (تحقيق د. محمود محمد الطناحيد وعبد الفتاح محمد الحلو، مصر: دار هجر، د.ط، د.ت) ج2، ص208.

[23] المصدر السابق، وابن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة،** ج1، ص283.

[24] الذهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج25، ص245.

[25] المصدر السابق، ج25، ص262.

[26] السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، **فتح المغيث،** (تحقيق علي حسين علي، مصر: دار السنة، ط1، 1424هـ/2003م) ج3، ص310.

[27] انظر: الجريسي، خالد بن عبد الرحمن والآخرون، **مقدمة تحقيق كتاب العلل،** (الرياض: مطابع الحميضي، ط1، 1427هـ/2006م) ج1، ص285 وما بعدها.

5. إبرازه موطن الخطأ والاختلاف في الحديث.

وطبع كتاب العلل أول مرة بتحقيق الأستاذ محب الدين الخطيب في المطبعة السلفية. إلا أن تحقيقه يشتمل على أسقاط وتصحيفات لكونه يعتمد على نسختين. ولكنه وفّى بإثبات النص حسب استطاعته.[28] ثم حقق نشأت بن كمال المصري اعتمادا على النسخة الأخرى، فيكون الكتاب بتحقيقه في أربعة مجلدات. وتحقيقه لا يخلو من أخطاء حتى جاء محمد بن صالح الدباسي فحققه وأخرجه في ثلاثة مجلدات.[29] وبعد ذلك قام مجموعة من الباحثين وعلى رأسهم د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي بتحقيق الكتاب مرة أخرى معتمدين على خمس نسخ خطية. وطبع الكتاب في سبعة مجلدات. وقام د. علي الصياح بدراسة جزء من كتاب العلل وتخريج أحاديثه في رسالته لنيل درجة الدكتوراه حيث خرج أحاديث من رقم 1089 إلى 1239. وأشار إلى أن بعض زملائه قد قاموا بتحقيق جزء من كتاب العلل قبله إلا أني لم أقف على دراساتهم إلا ما قام به د. تركي بن فهد بن عبد الله الغُمَيْز حيث خرج أحاديث من رقم 787 إلى رقم 937.[30] ومما يجدر التنبيه عليه أن كل من حقق الكتاب لم يشخص فيه العلل، بل عمله يعد مجرد إخراجه. فإني أرى من الأنسب أن القيام بتشخيص العلل في هذا الكتاب يكون بإشراف مباشر من مؤسسة علمية معينة.

المطلب الثاني: تعريف لزوم الطريق وأسبابه

تعريف لزوم الطريق

قبل الشروع في الكلام عن لزوم الطريق لا بد لنا أن نعرف حقيقة لزوم الطريق في اللغة والاصطلاح حتى ندرك الفرق بينه وبين المصطلحات الأخرى.

1. لزوم الطريق لغة

لزوم الطريق مركب إضافي يتكون من كلمتين لزوم وطريق.

---

[28] المصدر السابق، ج1، ص7.

[29] المصدر السابق.

[30] تركي بن فهد بن عبد الله الغُمَيْز، **علل الحديث: تحقيقاً وتخريجاً ودراسة**، رسالة الدكتوراه، القصيم: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1423هـ/1424هـ)

الكلمة الأولى: لزوم وهو يعود إلى الفعل الثلاثي "لزم" يدل على مصاحبة الشيء بالشيء. يقول ابن فارس: "اللام والزاء والميم أصل واحد صحيح، يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائما".[31]

الكلمة الثانية: طريق وهي جاء من طَرَقَ. ويأتي بأكثر من معنى[32] ولعل أقربه لهذا المصطلح السبيل. يقول ابن منظور: "والطريق السبيل تذكر وتؤنث تقول الطريق الأعظم والطريق العظمى".[33] وطريق الحديث سنده أي أنها توصل الإنسان إلى متنه.

2. لزوم الطريق اصطلاحا

استخدم أبو حاتم مصطلح لزوم الطريق في 7 مواضع في كتاب العلل ولكنه لم يقم بتعريفه. وقد صوّر لنا ابن رجب صورة لزوم الطريق قائلا: "فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً. فيسلكه من لا يحفظ".[34] يلحظ من كلامه أنه يحصر لزوم الطريق في الراوي سيء الحفظ فقط وهذا فيه نظر لأن قد يعل طريق الحافظ المتقن بلزوم الطريق.[35] عرّفه بعض المعاصرين ولكن على تعاريفهم ملحظ يتمثل في أنهم لم يحدّدوا السبب الرئيسي للزوم الراوي الطريق المشهور ومرد ذلك كله عندي يعود لوهم الراوي ليس إلا.[36] لذا من الأولى أن يعرف لزوم الطريق بأنه: **"إبدال الراوي بعض إسناد الحديث المحفوظ بإسناد مشهور يسبق إليه الذهن وهما جريا على العادة المعروفة لديه بهذا الإسناد المشهور".** وهذا التعريف أولى في نظري لكونه يبرز سبب لزوم الطريق وهو الوهم، والله أعلم.

---

[31] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة،** (تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، 1399هـ/1979م) ج5، ص25.

[32] قال ابن فارس: الطاء والراء والقاف أربعة أصول: أحدها الإتيان مساء، والثاني الضرب، والثالث جنس من استرخاء الشيء، والرابع خصف شيء على شيء. انظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة،** ج3، ص499.

[33] ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، **لسان العرب،** (بيروت: دار صادر، ط1، د.ت) ج10، ص215.

[34] ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، **شرح علل الترمذي،** (تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، الزرقاء: مكتبة المنار، ط1، 1407هـ/1987م) ج2، ص841.

[35] رجح أبو حاتم الرازي وأبو زرعة طريق ابن عيينة على طريق مالك مع أنه موصوف بالحفظ والإتقان. انظر: ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، **كتاب العلل،** (تحقيق خالد بن عبد الرحمن الجريسي والآخرين، الرياض: مطابع الحميضي، ط1، 1427هـ/2006م) ج5، ص336.

[36] قال محمد خلف سلامة: "إن كلمة لزوم الطريق تقال لمن ذهب في روايته أو حكمه إلى ما غلب في ذلك الباب من الروايات أو الأحكام". انظر: محمد خلف سلامة، **لسان المحدثين،** (الموصل: د.ن، د.ط، 2007م) ج3، ص80. وعرفه د. ياسر الشمالي: "العدول عن السياق المحفوظ إلى سياق آخر مشهور سهل الحفظ يسبق إليه اللسان، ويشترك السندان في راو أو أكثر". انظر: ياسر الشمالي، **سلوك الجادة وأثره في علل الحديث،** ص280. وعرفه د. خالد الدريس: "رواية الراوي لحديث بإسناد مشهور سهل مخالفا فيه من هو مثله أو أقوى منه صفة أو عددا". الدريس، **سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث،** ص897.

شرح التعريف

1. **إبدال الراوي إسناد الحديث المحفوظ:** يقصد به أن لزوم الطريق لا بد فيه من إبدال الراوي الإسناد المحفوظ للحديث بإسناد آخر. أما إذا كان للحديث وجهان مختلفان صحيحا نص أهل العلم على أنه روي بالوجهين الصحيحين مرة يروى على وجه وأخرى على وجه آخر فهو لا يسمى لزوم الطريق.
2. **بإسناد مشهور سهل:** المراد به أن الإسناد المشهور يسهل على الراوي حفظه بحيث يسبق اللسان إليه.
3. **وهما:** والمقصود به أن لزوم الطريق ينشأ من وهم الراوي. وهذا الوهم قد يحصل للراوي نتيجة الخطأ أو النسيان حيث لا يضبط الإسناد المحفوظ للحديث فيسبق إلى ذهنه الطريق المشهور وترك الإسناد المحفوظ سهوا. وقد يحصل للراوي نتيجة الاختلاط حتى لا يميز بين الإسناد فيحدث بالإسناد المشهور عنده.

سبب لزوم الطريق

لا شك أن لزوم الطريق سببه الوهم من الراوي.[37] وهذا الوهم لا يسلمه الإنسان مهما وصف بالحفظ والإتقان. قال ابن المبارك: "من ذا سلم من الوهم؟".[38] إلا أن مثل هذا الوهم يكون نادرًا من الثقة، ومع ذلك ليس من المعقول ولا من المشروع أن يصحح خطأهُ، ويستر عليه ولا يُبين، فالمنهج السليم أن يُعيَّن ويُبيَّن للناس حتى لا يتتابعوا في الخطأ.[39] فلذلك قال ابن معين: "لست أعجب ممن يحدث فيخطيء، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب".[40] وهذا الوهم قد يكون بسبب خفة ضبط الراوي وقد يكون أيضا نتيجة الاختلاط أو بسبب الضعف في راو يوصف بسوء الحفظ وقد يكون بسبب قلة ممارسة أحاديث الشيخ.[41] ومن الأمثلة على ذلك ما حصل عند ابن عجلان حيث اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري حيث روى كل أحاديثه عن أبيه عن أبي هريرة وعن رجل عن أبي هريرة فجعلها عن أبي هريرة. وقال يحي القطان عن ابن عجلان: "كان سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة، وعن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت عليه، فجعلها كلها عن أبي هريرة".[42] وهذا لأن رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة جادة وقد ذكر المزي أن عددها في

---

[37] من خلال النظر في بعض الأحاديث التي أعلها ابن عدي بلزوم الطريق يدرك أن التلقين والكذب أيضا لهما دور في وقوع لزوم الطريق حيث لُقِّن الشيخ أن الحديث بالإسناد المشهور من حديثه فحدث به إلا أني أرى أن قبوله للتلقين سببه الوهم منه أيضا. انظر: ابن عدي، **الكامل في الضعفاء،** ج3، ص418، رقم الترجمة: 844.

[38] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **لسان الميزان،** (تحقيق دائرة المعرف النظامية ، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ط3، 1406هـ/1986م) ج1، ص17.

[39] انظر: وصي الله بن محمد عباس، **علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية،** (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، د.ط، د.ت) ص39.

[40] ابن حجر، **لسان الميزان،** ج1، ص17.

[41] انظر: همام سعيد، **مقدمة تحقيق شرح علل ابن رجب،** ج1، ص63 وما بعدها.

[42] ابن حجر، **تهذيب التهذيب،** ج30، ص342.

الكتب الستة يبلغ 140 حديثا بخلاف روايته عن أبيه عن أبي هريرة فإنها قليلة حيث ذكر المزي أن عددها يبلغ 32 حديثا فقط.[43] وقد ذكر بعض المعاصرين عدة أسباب لكنها ترجع إلى سبب واحد وهو الوهم بشتى صوره وأشكاله.

المطلب الثالث: القرائن الدالة على لزوم الطريق

من خلال التأمل في الأحاديث التي أعلها أبو حاتم بلزوم الطريق، وجدت أن علة لزوم الطريق لا تستقل بنفسها، وإنما لا بد من وجود القرائن تدل على أن الراوي لزم الطريق في حديث معين. ولكن هذا لا يعني أن بعض القرائن مقدمة على الأخرى لأن المحدثين قد قرروا بألا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به مرجح خاص.[44] وهذه القرائن هي:

1. **مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه**

إذا وقع الاختلاف في سند الحديث حيث رواه بعض الرواة بإسناد مشهور وخالفه الآخرون. والذين خالفوا الإسناد المشهور أوثق من الذين رووه به. فهذه قرينة قد تدل على أن الذين خالفوا الجادة ضبطوا ما رووا، وأن من خالفوهم قد وهموا فسلكوا الطريق المشهور. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب عن أسيد بن أبي أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر، عن النبيﷺ قال: «**مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلاَثًا مِنْ غَيْرِ ضَرورَةٍ، فَقَدْ طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ**»؟"، قال أبي: "ورواه الدراوردي عن أسيد، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبيﷺ"، قلت: "فأيهما أشبه؟"، قال: "ابن أبي ذئب أحفظ من الدراوردي، وكأنه أشبه، وكأن الدراوردي **لزم الطريق**".[45]

تخريج الحديث:

اختلف في هذا الحديث على أسيد بن أبي أسيد:

---

[43] انظر: المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي، **تحفة الأشراف،** (تحقيق عبد الصمد شرف الدين، بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ/1983) ج11، ص364 وما بعدها، وج12، ص123 وما بعدها.

[44] الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **توضيح الأفكار،** (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، د.ط، د.ت) ج2، ص38.

[45] ابن أبي حاتم، **كتاب العلل،** ج2، ص551.

- روى عنه ابن أبي ذئب عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر، عن النبيﷺ.[46]

- وخالفه الدراوردي حيث رواه عن أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.[47]

مناقشة كلام أبي حاتم والتعليق عليه

يلحظ من قول أبي حاتم أنه رجح رواية ابن أبي ذئب على رواية الدراوردي لكون ابن أبي ذئب أحفظ. وهذه قرينة قد تدل على وهم الدراوردي بلزوم الطريق. والقرينة الأخرى التي قد تدل على وهمه وهي كثرة من تابع ابن أبي ذئب منهم سليمان بن بلال[48] وزهير بن محمد[49] وابن جريج[50] وسعيد بن أبي أيوب[51] وعبد الله بن جعفر والد علي بن المديني[52]. وتابع الدراوردي سليمان بن بلال كما ذكره الدارقطني وابن عبد البر[53] إلا أن سليمان بن بلال أيضا قد تابع ابن أبي ذئب كما سبق وهذا يوحي تردده في الرواية. ووافق أبا حاتم على ترجيح رواية ابن أبي ذئب الدارقطني[54] وخالفهما ابن عبد البر حيث رجّح رواية الدراوردي[55] على رواية عبد الله بن جعفر لكونه ضعيف[56] فكأنه لم يقف على رواية ابن أبي ذئب.[57]

---

[46] أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، التشديد في التخلف عن الجمعة، ج1، ص516، رقم الحديث: 1657؛ وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب فيمن ترك الجمعة من غير عذر، ج1، ص357، رقم الحديث: 1126؛ وابن خزيمة، كتاب الجمعة، باب ذكر الدليل على أن الوعيد لتارك الجمعة هو لتاركها من غير عذر، ج3، ص175، رقم الحديث: 1856؛ والحاكم، كتاب الجمعة، ج1، ص430، رقم الحديث: 1081؛ والطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ فيمن ترك الجمعة ثلاث مرار، ج8، ص210، رقم الحديث: 3183؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب التشديد في ترك الجمعة سوى ما مضى في أول هذا الكتاب، ج3، ص247، رقم الحديث: 5781

[47] أخرجه أحمد، ج5، ص300، رقم الحديث: 22611؛ والحاكم، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الجمعة، ج2، ص530، رقم الحديث: 3811.

[48] أخرجه الحاكم، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الجمعة، ج2، ص530، رقم الحديث: 1082؛ وذكره البيهقي في السنن الكبرى، ج3، ص247.

[49] أخرجه ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب فيمن ترك الجمعة من غير عذر، ج1، ص357، رقم الحديث: 1126؛ وأحمد، ج3، ص332، رقم الحديث: 14599.

[50] ذكره الدارقطني في العلل، ج13، ص375، رقم الحديث: 3263.

[51] أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ج1، ص91، رقم الحديث: 273.

[52] انظر: ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، **التمهيد،** (تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ) ج16، ص240-241.

[53] انظر: ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، **الاستذكار،** (تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م) ج2، ص55؛ والدارقطني في العلل، ج13، ص375، رقم الحديث: 3263.

[54] انظر: الدارقطني، **العلل،** ج13، ص375، رقم الحديث: 3263.

[55] انظر: ابن عبد البر، **التمهيد،** ج16، ص241.

[56] المصدر السابق.

[57] انظر: الجريسي، **تحقيق كتاب العلل،** ج2، ص551.

2. تقارب الرواة في الحفظ، فلزم بعضهم الطريق وخالفه الآخرون

إذا تقارب الرواة في الحفظ والإتقان فلزم بعضهم الطريق وخالفهم الآخرون فقد يرجح النقاد رواية من خالف لزوم الطريق بشرط أن يكونوا متقاربين في الحفظ والإتقان خاصة إذا كانوا رووه بالإسناد الغريب. وهذا إذا كان من خالف لزوم الطريق موصوفا بالحفظ، أما إذا كان موصوفا بسوء الحفظ، فلا تترجح روايته على رواية الحفاظ. وما أحسنَ ما قال مصطفى أبو الغيط حين حقق كتاب تنقيح التحقيق: "فمعلوم أيضا أن هناك سلاسل معروفة تروى بها الأحاديث، وإذا روي الحديث بسلسلة مشهورة فهذا مما يقوي الحديث إلا إذا وقعت مخالفة من أحد الأثبات فقد يرجح النقاد الطريق المخالف لتلك السلسلة، ويعدون من روى الحديث بتلك السلسة مخطئاً، وهو ما يسمى بسلوك الجادة ".[58]

وهذا يجعل ابن مهدي يرجح رواية ابن عيينة على رواية مالك. قال الحميدي: قيل لسفيان: إن عبد الرحمن بن مهدي يقول: "إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك". قال سفيان: "وما يدريه، أدرك سفيان صفوان؟"، قالوا: "لا، لكنه قال: إن مالكاً قال: عن صفوان، عن عطاء بن يسار". وقال سفيان: "عن أنيسة عن أم سعيد بنت مرة، عن أبيها، فمن أين جاء بهذا الإسناد؟". فقال سفيان: "ما أحسن ما قال. لو قال لنا صفوان، عن عطاء بن يسار كان أهون علينا من أن يجيء بهذا الإسناد الشديد".[59]

وقد التفت ابن عبد البر أيضا إلى هذه القرينة حيث أعل طريق عبد العزيز بن أبي سلمة بلزوم الطريق فيروي حديث: «إن الذي لا يؤدي زكاة ماله يمثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان، فيلزمه – أو قال: يطوق به – يقول: أنا كنزك» من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا. ويخالفه مالك حيث رواه عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفا. فقال ابن عبد البر: "وحديث عبد العزيز الماجشون عندي فيه خطأ في الإسناد لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح عن أبي هريرة أبدا".[60] إلا أن ابن حجر لم يوافقه على تعليل حديث عبد العزيز حيث قال: "وفي هذا التعليل نظر، وما المانع أن يكون له فيه شيخان؟ نعم

---

[58] سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، **مقدمة تحقيق تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي،** (الرياض: أضواء السلف، ط1، 1428هـ/2007م) ج1، ص191.

[59] ابن رجب، **شرح علل الترمذي،** ج2، ص842.

[60] ابن عبد البر، **الاستذكار،** ج3، ص177.

الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه".

قلت: إن الراجح ما قاله ابن عبد البر لأن عبد الله بن دينار لو سمعه من ابن عمر لما يحتاج إلى سماعه من أبي صالح. والسلف ما كانوا يحرصون ذلك الحرص على أن يكون لهم في الحديث الواحد أكثر من شيخ بعدما يسمعونه عالياً من حافظ متقن ؛ فكيف إذا ظفروا بالحديث عند صحابي جليل**؟.**[61]

وفيما يلي مثال على أن أبا حاتم الرازي أعلّ الرواية بلزوم الطريق ملتفتا إلى هذه القرينة:

- قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ: "**أَنَّهُ كَانَ يصلِّي فِي اليوم واللَّيلة اثْنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً؟**". فقال أبي: "هذا خطأ؛ رواه سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبيﷺ". وقال أبي: "كنت معجبا بهذا الحديث، وكنت أرى أنه غريب، حتى رأيت: سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبيﷺ؛ فعلمت أن ذاك **لزم الطريق**".[62]

تخريج الحديث:

اختلف هذا الحديث على سهيل بن أبي صالح:

- روى عنه محمد بن سليمان الأصبهاني عن أبيه ذكوان السمان، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيﷺ.[63] وتابعه أيوب بن سيار.[64]

---

[61] محمد خلف سلامة، **لسان المحدثين،** ج3، ص84.

[62] ابن أبي حاتم، **كتاب العلل،** ج2، ص167.

[63] أخرجه ابن ماجه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في ثنتي عشرة ركعة من السنة، ج1، ص361، رقم الحديث: 1142؛ والنسائي، كتاب الصلاة، باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة وذكر اختلاف الناقلين فيه لخبر أم حبيبة في ذلك والاختلاف على عطاء، ج3، ص264، ورقم الحديث: 1811؛ وابن أبي شيبة، كتاب الصلاة، باب في ثواب من ثابر على اثنتي عشرة ركعة من التطوع، ج2، ص20، رقم الحديث: 5982؛ والطبراني في المعجم الأوسط، ج5، ص255، رقم الحديث: 5243؛ والبخاري تعليقا في التاريخ الكبير، ج1، ص99، رقم الحديث: 278؛ وابن عدي في الكامل، ج6، ص229، رقم الترجمة: 1701.

[64] انظر: الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، **العلل،** (تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، الرياض: دار طيبة، ط1، 1405هـ/1985م) ج8، ص184، رقم الحديث: 1500.

- وخالفه فليح بن سليمان حيث رواه عن سهيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة رضي الله عنهما، عن النبيﷺ بدون ذكر عمرو بن أوس.[65]
- وروى محمد بن عجلان عن أبي إسحاق الهمداني عن عمرو بن أوس الثقفي عن عنبسة بن أبي سفيان عن أخته أم حبيبة. فزاد عمرو بن أوس بين أبي إسحاق وعنبسة.[66] وتابع إبا إسحاق النعمان بن سالم.[67]

مناقشة كلام أبي حاتم والتعليق عليه

وأبو علي الأصبهاني قال عنه أبو حاتم: "لا بأس به يكتب حديثه ولا يحتج به".[68] وأما المخالف فهو فليح بن سليمان قال عنه أبو حاتم: "ليس بقوي ولا يحتج بحديثه".[69] وهذا يعني أنهما في مرتبة واحدة حيث لم يحتج أبو حاتم برواياتهما إذا تفردا. ويلحظ أن أبا حاتم رجح رواية فليح على رواية أبي علي الأصبهاني لكونه لزم الطريق المشهور وهو

---

[65] أخرجه النسائي، كتاب الصلاة، باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة وذكر اختلاف الناقلين فيه لخبر أم حبيبة في ذلك والاختلاف على عطاء، ج3، ص262، رقم الحديث: 1802؛ وابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب فضل التطوع قبل المكتوبات وبعدهن بلفظة مجملة غير مفسرة، ج2، ص205، رقم الحديث: 1189؛ والبخاري تعليقا في التاريخ الكبير، ج1، ص99، رقم الترجمة: 278؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب من قال هي ثنتا عشرة ركعة فجعل قبل الظهر أربعا، ج2، ص472، رقم الحديث: 4263.

[66] أخرجه النسائي، كتاب الصلاة، باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة وذكر اختلاف الناقلين فيه لخبر أم حبيبة في ذلك والاختلاف على عطاء، ج3، ص262، رقم الحديث: 1801؛ وابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب فضل التطوع قبل المكتوبات وبعدهن بلفظة مجملة غير مفسرة، ج2، ص204، رقم الحديث: 1188؛ وابن حبان، كتاب الصلاة، باب النوافل، ج6، ص205، رقم الحديث: 2452؛ والحاكم، كتاب صلاة التطوع، ج1، ص456، رقم الحديث: 1173؛ والطبراني في المعجم الأوسط، ج1، ص8، رقم الحديث: 11؛ وج2، ص259، رقم الحديث: 1920؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب من قال هي ثنتا عشرة ركعة فجعل قبل الظهر أربعا، ج2، ص472، رقم الحديث:4266.

[67] أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن وبيان عددهن، ج1، ص502، رقم الحديث: 728؛ وأبو داود، كتاب التطوع، باب التطوع وركعات السنة، ج1، ص486، رقم الحديث: 1252؛ وأحمد، ج6، ص327، رقم الحديث: 26818، 26824؛ والدارمي، كتاب الصلاة، باب في صلاة السنة، ج1، ص397، رقم الحديث: 1438؛ والطبراني في المعجم الكبير، ج23، ص234، رقم الحديث: 449؛ وابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب فضل التطوع قبل المكتوبات وبعدهن بلفظة مجملة غير مفسرة، ج2، ص203، رقم الحديث: 1187؛ وابن حبان، كتاب الصلاة، باب النوافل، ج6، ص204، رقم الحديث: 2451؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب من قال هي ثنتا عشرة ركعة فجعل قبل الظهر أربعا، ج2، ص472، رقم الحديث: 4262؛

[68] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج7، ص267، رقم الترجمة: 1461.

[69] المصدر السابق، ج7، ص84، رقم الترجمة: 479.

طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة. ومخالفة فليح بن سليمان لزوم الطريق قرينة تدل على ضبطه للحديث. ووافق أبا حاتم في ترجيح رواية فليح النسائي وابن عدي والدارقطني.[70] ومن الجدير بالذكر أن عدة الرواة قد تابعوا سهيلا

في الرواية عن أبي إسحاق منهم إسرائيل بن يونس[71] وسفيان الثوري[72] وزهير[73]. ولعل مخالفة أبي علي الأصبهاني رواية الأكثرين أيضا تعد قرينة لتوهيم أبي علي الأصبهاني في هذا الحديث، والله أعلم.

3. مخالفة الراوي لروايات أهل بلد الشيخ

يراد بهذه القرينة إذا روى أحد الرواة الحديث بإسناد مشهور عن شيخ معين وهو ليس بلديا له مخالفا لرواية غيره من أهل بلد هذا الشيخ. فهذه قرينة قد تدل على أن هذا الراوي قد لزم الطريق. قد استخدم أبو حاتم هذه القرينة للكشف عن وهم الراوي بلزوم الطريق.

- قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك، عن ابن جابر، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس، عن واثلة، عن أبي مرثد، عن النبي ﷺ قال: **«لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها»؟**"، قال أبي: "يرون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث؛ أدخل أبا إدريس الخولاني بين بسر بن عبيدالله وبين واثلة. ورواه عيسى بن يونس، وصدقة بن خالد، والوليد بن مسلم، فقالوا كلهم: عن ابن جابر، عن بسر بن عبيد الله"؛ قال: "سمعت واثلة بن الأسقع يحدث عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ". قال أبي: "بسر قد سمع من واثلة كثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس؛ فغلط ابن المبارك، وظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس، عن واثلة. وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه؛ لأن أهل الشام أعرف بحديثهم".[74]

تخريج الحديث

---

[70] انظر: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **السنن،** (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2، 1406هـ/1986م) ج3، ص264؛ وابن عدي، **الكامل في الضعفاء،** ج6، ص229، رقم الترجمة: 1701؛ والدارقطني، **العلل،** ج8، ص185.

[71] أخرجه عبد بن حميد، ج1، ص448، رقم الحديث: 1552.

[72] أخرجه الترمذي، كتاب الصلاة، باب ج2، ص274، رقم الحديث: 415؛ وإسحاق بن راهويه، ج4، ص234، رقم الحديث: 2042.

[73] أخرجه النسائي، كتاب الصلاة، باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة وذكر اختلاف الناقلين فيه لخبر أم حبيبة في ذلك والاختلاف على عطاء، ج3، ص263، رقم الحديث: 1803.

[74] ابن أبي حاتم، **كتاب العلل،** ج3، ص495.

اختلف في هذا الحديث على عبد الرحمن بن يزيد بن جابر:

- روى ابن المبارك[75] عنه عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس، عن واثلة على أبي مرثد عن النبي ﷺ. وتابعه بشر بن بكر.[76]
- وخالفهما الوليد بن مسلم[77] وبشر بن بكر –كما في رواية الحاكم–[78] وعيسى بن يونس[79] وبكر بن يزيد الطويل[80] ومحمد بن شعيب[81] وأيوب بن سويد[82] عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة، عن أبي مرثد مرفوعا.
- روى عنه صدقة بن خالد واختلف عليه:

---

[75] أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، ج3، ص62، رقم الحديث: 2295؛ والترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليها والصلاة إليها، ج3، ص367، رقم الحديث: 1050؛ وأحمد، ج4، ص135، رقم الحديث: 17255؛ وابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب النهي عن الصلاة خلف القبور، ج2، ص8، رقم الحديث: 794؛ والحاكم، كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب أبي مرثد الغنوي، ج3، ص243، رقم الحديث: 4969، وج3، ص244، رقم الحديث: 4974؛ وابن حبان، كتاب الصلاة، باب ما يكره للمصلي وما لا يكره، ج6، ص93، رقم الحديث: 2324؛ وأبو يعلى، ج3، ص83، رقم الحديث: 1513؛ والبيهقي في السنن الكبرى، باب النهي عن الصلاة إلى القبور، ج2، ص435، رقم الحديث: 4074.

[76] ذكره الدارقطني في العلل، ج7، ص43، رقم الحديث: 1199. وقد وجدت في رواية الحاكم أن بشر بن بكر موافقا لروايات الجمهور بدون ذكر أبي إدريس الخولاني. انظر: الحاكم، **المستدرك**، ج4، ص244، رقم الحديث: 4975.

[77] أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، ج3، ص62، رقم الحديث: 2294؛ والترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليها والصلاة إليها، ج3، ص367، رقم الحديث: 1051؛ والنسائي، كتاب القبلة، باب النهي عن الصلاة إلى القبر، وأحمد، ج4، ص135، رقم الحديث: 17254؛ وابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب النهي عن الصلاة خلف القبور، ج2، ص8، رقم الحديث: 794؛ والبيهقي في السنن الكبرى، باب النهي عن الجلوس على القبور، ج4، ص79، رقم الحديث: 7007.

[78] أخرجه الحاكم، **المستدرك**، ج4، ص244، رقم الحديث: 4975.

[79] أخرجه أبو داود، كتاب الجنائز، باب في كراهية القعود على القبر، ج3، ص210، رقم الحديث: 3231.

[80] أخرجه ابن عساكر، ج10، ص160.

[81] ذكره الدارقطني في العلل، ج7، ص43، رقم الحديث: 1199.

[82] ذكره الدارقطني في العلل، ج7، ص43، رقم الحديث: 1199.

أ. روى هشام بن عمار وعبد الله بن يوسف[83] وأبو مسهر[84] عن صدقة بن خالد، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر، عن واثلة، عن أبي مرثد عن النبي ﷺ.

ب. وخالفهم يحي بن حسان حيث رواه عن صدقة، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن بسر، عن أبي إدريس، عن أبي مرثد، عن النبي صلى الله عليه وسلم.[85]

قلت: يحي بن حسان ثقة ومخالفته لروايات الجمهور قرينة تدل على وهمه.

مناقشة كلام أبي حاتم والتعليق عليه

رجّح أبو حاتم رواية الجمهور ووهّم ابن المبارك في زيادة أبي إدريس الخولاني في السند. وقد بيّن أبو حاتم أن سبب الوهم لزوم ابن المبارك الطريق المشهور بقوله: "بسر قد سمع من واثلة كثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس؛ فغلط ابن المبارك، وظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس، عن واثلة. وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه؛ لأن أهل الشام أعرف بحديثهم". إن القرينة التي تدل على وهم ابن المبارك مخالفته لروايات أهل الشام وهم أعرف بحديثهم من غيرهم. قد وافق أحمد والبخاري والترمذي والدارقطني على رأي أبي حاتم.[86] أما ابن خزيمة وابن حبان والحاكم فقد أخرجوا هاتين الروايتين مما يدل على أنهم صحّحوهما.

قلت: الراجح رأي أبي حاتم ومن وافقه لعدة قرائن التي تدل على وهم ابن المبارك وهي مخالفته لرواية الجمهور ومخالفته لرواية أهل الشام وهم أعرف بها منه ولزوم ابن المبارك الطريق المشهور. وهذه القرائن كافية للحكم على رواية ابن المبارك بالمعلول.

4. مجيء الحديث من الراوي الذي لزم الطريق متفقا به مع جمهور الثقات ممن رووه.

ومما يدل على لزوم الراوي الطريق المشهور إذا ورد الحديث عنه على الوجهين، مرة رواه بلزوم الطريق وأخرى رواه مخالفا لروايته الأولى. فهذه قرينة قد تدل على وهمه بلزوم الطريق في هذه الرواية. ويوضّح ذلك المثال التالي:

---

[83] أخرجه الطبراني، ج19، ص244، رقم الحديث: 433.

[84] أخرجه الحاكم، كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب أبي مرثد الغنوي، ج3، ص244، رقم الحديث: 4975.

[85] أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الجنائز، باب الجلوس على القبور، ج1، ص515، رقم الحديث: 2707.

[86] انظر: الترمذي، **السنن،** ج3، ص367، رقم الحديث: 1050؛ والدارقطني، **العلل،** ج7، ص43، رقم الحديث: 1199؛ وابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، **تاريخ دمشق،** (تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت: دار الفكر، د.ط، 1995م) ج10، ص161.

- قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه بشر بن السري عن حماد ابن سلمة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس؛ أن أم سليم قالت للنبي ﷺ: "ألا تتزوج من نساء الأنصار؟"، قال النبي ﷺ : «نساء الأنصار لهن غير»"، قالا جميعا: "هذا خطأ؛ إنما هو حماد بن سلمة، عن إسحاق، أن أم سليم قالت للنبي ﷺ مرسل". وسمعت أبي بعد ذلك يقول: "حديث بشر ابن السري خطأ، أخبرنا أبو محمد؛ قال: حدثنا أحمد بن سنان؛ قال: حدثنا يزيد بن هارون، عن حماد، عن إسماعيل بن عبد الله ابن أبي طلحة ، عن أنس؛ أن أم سليم...الحديث.[87]

تخريج الحديث

اختلف في هذا الحديث على حماد بن سلمة:

- روى بشر بن السري عن حماد، عن إسحاق بن عبد الله عن أنس.[88] وتابعه النضر بن شميل[89] ويزيد بن هارون[90].
- وخالفهم أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي حيث رواه عن حماد، عن إسحاق بن عبد الله مرسلا بدون ذكر أنس.[91]

مناقشة كلام أبي حاتم الرازي والتعليق عليه

كان الاختلاف في هذا الحديث من حماد بن سلمة ولا يمكن من الرواة عنه وذلك لأنهم ثقات أثبات.[92] وقد كشف أبو حاتم علة رواية حماد بن سلمة المتصلة لكونه قد رواها مرسلة مرة أخرى. ولزوم حماد الطريق المشهور وهو إسحاق بن عبد الله عن أنس دليل على وهمه ونسيانه مع أنه ضبط الحديث حيث رواه مرة أخرى على وجه صحيح. وهذا نتيجة لخفة ضبط حماد بن سلمة. قال الإمام مسلم: "وحماد يعد عندهم اذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحي بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم فإنه يخطىء في حديثهم

[87] ابن أبي حاتم، **كتاب العلل**، ج3، ص705-706، رقم الحديث: 1198.
[88] أخرجه الضياء المقدسي، ج2، ص236، رقم الحديث: 1534.
[89] أخرجه النسائي، كتاب النكاح، باب المرأة الغيراء، ج6، ص69، رقم الحديث: 3233؛ والضياء المقدسي، ج2، ص236، رقم الحديث: 1535؛ وأبو يعلى في معجمه، ص149، رقم الحديث: 163.
[90] ذكره ابن أبي حاتم في كتاب العلل، ج3، ص705-706، رقم الحديث: 1198.
[91] ذكره ابن أبي حاتم في كتاب العلل، ج4، ص68، رقم الحديث: 1261.
[92] انظر: علي عبج الله الصياح، **تحقيق جزء من علل الحديث**، ج3، ص262.

كثيرا".[93] ولكن هذه القرينة قد تضعف كثيرا خصوصا إذا ثبت عند النقاد أن الاختلاف في الحديث نتيجة نشاط الراوي حيث رواه موصولا أو كسله فرواه مرسلا.

5. مخالفة الرواي رواية الأكثر عددا

مخالفة الراوي رواية الأكثرين أيضا يعد من القرائن التي قد تدل على لزوم الطريق. وهذا إذا روى راو الحديث بإسناد مشهور وخالفه الآخرون فيروونه بإسناد آخر. وقد كشف أبو حاتم أحيانا علة لزوم الطريق في الحديث إذا كان راويه يخالف رواية الأكثرين.[94] والمثال الآتي يوضّح ذلك:

- قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حماد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر – أو غيره –: أن النبيﷺ قال: «**إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ**»؟"، قالا:
-

- "هذا خطأ؛ إنما هو عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، عن النبيﷺ". قلت لأبي ولأبي زرعة: "الوهم ممن هو؟"، فقالا: "من حماد".[95]

تخريج الحديث:

اختلف في هذا الحديث على نافع حيث روي عنه عدة وجوه:

---

[93] مسلم بن الحجاج النيسابوري، **التمييز**، (تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، السعودية: مكتبة الكوثر، ط10، 1410هـ) ص218.

[94] انظر: المصدر السابق، ج3، ص669-670.

[95] ابن أبي حاتم، **كتاب العلل**، ج1، ص462-463.

1. رواه مالك[96] وعبيد الله بن عمر[97] والليث بن سعد[98] وإسماعيل بن أمية[99] وموسى بن عقبة[100] وعبد الرحمن بن السراج[101] وجرير[102] وصخر بن جوبرة[103] وصالح بن كيسان[104] والضحاك بن عثمان وعمر ومحمد ابنا زيد وعبد الله بن عامر الأسلمي وخصيف ويزيد[105] عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة مرفوعا. وقد تابع زيدا عثمان بن مرة.[106]

---

[96] أخرجه مالك في الموطأ، كتاب صفة النبي ﷺ، باب النهي عن الشرب في آنية الفضة والنفخ في الشراب، ج2، ص924، رقم الحديث: 1649؛ والبخاري، كتاب الأشربة، باب آنية الفضة، ج5، ص2133، رقم الحديث: 5311؛ ومسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم أواني الذهب والفضة فى الشرب وغيره على الرجال والنساء، ج6، ص134، رقم الحديث: 5506؛ والشافعي، باب ما خرج من كتاب الوضوء، ص10، رقم الحديث: 23؛ والطبراني، ج23، ص388، 927؛ والطحاوي في مشكل الآثار، ج4، ص26، رقم الحديث: 42؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب المنع من الشرب في آنية الذهب والفضة، ج1، ص27، رقم الحديث: 98.

[97] أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم أواني الذهب والفضة فى الشرب وغيره على الرجال والنساء، ج6، ص134، رقم الحديث: 5507؛ وإسحاق بن راهويه، ج4، ص88، رقم الحديث: 1853؛ والطبراني، ج3، ص288، رقم الحديث: 634-635، وج23، ص387، رقم الحديث: 926؛ وابن أبي شيبة، كتاب الأشربة، باب في الشرب في آنية الذهب والفضة، ج5، ص103، رقم الحديث: 24135-24136؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب تحريم أواني الذهب والفضة على الرجال والنساء، ج4، ص145، رقم الحديث: 7978.

[98] أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم أواني الذهب والفضة فى الشرب وغيره على الرجال والنساء، ج6، ص134، رقم الحديث: 5507؛ وابن ماجه، كتاب الأشربة، باب الشرب في آنية الذهب والفضة، ج2، ص1130، رقم الحديث: 3413؛ والدارمي، كتاب الأشربة، باب الشرب في المفضض، ج2، ص163، رقم الحديث: 2129؛ وإسحاق بن راهويه، ج4، ص158، رقم الحديث: 1937.

[99] أخرجه الطبراني، ج23، ص388، رقم الحديث: 927.

[100] أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم أواني الذهب والفضة فى الشرب وغيره على الرجال والنساء، ج6، ص134، رقم الحديث: 5507؛ والطبراني، ج23، ص388، رقم الحديث: 927.

[101] أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم أواني الذهب والفضة فى الشرب وغيره على الرجال والنساء، ج6، ص134، رقم الحديث: 5508؛ وأحمد، ج6، ص302، رقم الحديث: 26624؛ والطبراني، ج23، ص288، رقم الحديث: 633؛ وابن الجعد، ص444، رقم الحديث: 3025.

[102] أخرجه أحمد، ج6، ص304، رقم الحديث: 26637.

[103] أخرجه أبو داود الطيالسي، ص223، رقم الحديث: 1601؛ وأبو يعلى، ج12، ص308، رقم الحديث: 6882؛ وابن الجعد، ص443، رقم الحديث: 3024.

[104] أخرجه الطبراني، ج23، ص288، رقم الحديث: 928.

[105] ذكره الدارقطني في العلل، ج11، ص155، رقم الحديث: 2191.

[106] أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم أواني الذهب والفضة فى الشرب وغيره على الرجال والنساء، ج6، ص135، رقم الحديث: 5509؛ وأبو يعلى، ج12، ص369، رقم الحديث: 6939؛ والطبراني، ج23، ص413، رقم الحديث: 995.

2. رواه وأيوب واختلف عنه. رواه جمهور أصحابه[107] عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة مرفوعا. ورواه معمر[108] عن أيوب، عن نافع، عن الجراح، عن أم سلمة مرفوعا. ورواه سعيد بن أبي عروبة[109] عنه عن نافع، صفية بنت أبي عبيد، عن أم سلمة مرفوعا.
3. ورواه محمد بن إسحاق واختلف عنه أيضا. رواه عمرو بن هشام[110] عن محمد سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن أم سلمة كما رواه سعيد بن أبي عروبة. وخالفه سليمان بن عمر بن خالد[111] حيث رواه عن محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن أم سلمة وصفية زوج النبي صلى .
4. رواه إسماعيل بن أمية[112] عن نافع، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أم سلمة.
5. رواه جرير[113] عن نافع، عن أم سلمة.

---

[107] أخرجه مسلم، مسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم أواني الذهب والفضة فى الشرب وغيره على الرجال والنساء، ج6، ص134، رقم الحديث: 5507؛ والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة المحظورة، التشديد في الشرب في آنية الذهب والفضة، ج4، ص196، رقم الحديث: 6873؛ وأحمد، ج6، ص300، رقم الحديث: 26610؛ وإسحاق بن راهويه، ج4، ص89، رقم الحديث: 1854؛ وابن الجعد، ص444، رقم الحديث: 3026، 3027؛ والطحاوي في مشكل الآثار، ج4، ص26، رقم الحديث: 42.

[108] أخرجه معمر في جامعه، باب الحرير والديباج وآنية الذهب والفضة، ج11، ص66، رقم الحديث: 19926.

[109] أخرجه الطبراني، ج23، ص359، رقم الحديث: 844.

[110] أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة المحظورة، التشديد في الشرب في آنية الذهب والفضة، ج4، ص196، رقم الحديث: 6875؛ والطبراني، ج23، ص358، رقم الحديث: 841.

[111] أخرجه الطبراني، ج23، ص215، رقم الحديث: 392.

[112] أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة المحظورة، التشديد في الشرب في آنية الذهب والفضة، ج4، ص196، رقم الحديث: 6874.

[113] أخرجه أبو يعلى، ج12، ص345، رقم الحديث: 6913.

6. رواه سعد بن إبراهيم واختلف عنه. رواه شعبة[114] عنه عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن عائشة مرفوعا. ورواه والثوري واختلف عنه. رواه عبد الرزاق[115] عنه مثل رواية شعبة. ورواه أبو داود الحفري[116] عنه عن سعد، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن عائشة موقوفا.
7. رواه برد بن سنان[117] وهشام بن الغاز[118] وحماد[119] عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا. ورواه زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع[120] عن أبيه، عن ابن عمر.
8. رواه ابن أبي رواد، واختلف عنه في رفعه. روى سلمة بن سليمان الموصلي[121] عنه عن نافع عن أبي هريرة مرفوعا. وروى أبو عاصم وأبو أحمد الزبيري[122] عنه عن نافع عن أبي هريرة موقوفا.

مناقشة كلام أبي حاتم والتعليق عليه

يلحظ أن أبا حاتم وأبا زرعة أعلا رواية حماد الذي يروي عن نافع، عن ابن عمر لكون هذا الطريق جادة مشهورة حتى يسبق إليها اللسان. ونقل المزي عن يحي القطان أنه قال: "فحدث (أي الثوري) يوما عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول اللهﷺ «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم»، قال يحي بن سعيد: فقلت: "أخطأت يا أبا عبد الله، هذا أهون عليك" قال: "فكيف هو يا يحي؟"، قلت: حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أم سلمة أن رسول اللهﷺ..."، فقال لي: "صدقت".[123] ولعل القرينة التي تدل على ذلك لزوم الطريق كون حماد وهشام بن الغاز وبرد بن سنان خالفوا أصحاب نافع الأثبات. وغرابة طريقهم أيضا قرينة قد تدل على مزيد ضبطهم للحديث. لذلك قال ابن عبد البر معلقا على رواية حماد وهشام وبرد: "وهذا عندي خطأ لا شك فيه، ولم يرو ابن عمر هذا الحديث قط والله

---

[114] أخرجه الطبراني في الأوسط، ج2، ص236، رقم الحديث: 1837.

[115] أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة المحظورة، التشديد في الشرب في آنية الذهب والفضة، ج4، ص196، رقم الحديث: 6876؛ وابن ماجه، كتاب الأشربة، باب الشرب في آنية الفضة، ج2، ص1130، رقم الحديث: 3415؛ وأحمد، ج6، ص98، رقم الحديث: 24906؛ وابن الجعد، ص233، رقم الحديث: 1549.

[116] أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة المحظورة، التشديد في الشرب في آنية الذهب والفضة، ج4، ص197، رقم الحديث: 6877.

[117] أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة المحظورة، التشديد في الشرب في آنية الذهب والفضة، ج4، ص197، رقم الحديث: 6879؛ والطبراني في الأوسط، ج4، ص277، رقم الحديث: 4179.

[118] أخرجه النسائي، كتاب الأشربة المحظورة، باب التشديد في الشرب في آنية الذهب والفضة، ج4، ص197، رقم الحديث: 6878.

[119] لم أجد من أخرج رواية حماد هذا.

[120] أخرجه الدارقطني، كتاب الطهارة، باب أواني الذهب والفضة، ج1، ص40، رقم الحديث: 1.

[121] ذكره الدارقطني في العلل، ج11، ص155، رقم الحديث: 2191.

[122] المرجع السابق.

[123] المزي، **تهذيب الكمال**، ج31، ص335؛ وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج37، ص47.

أعلم، ولا رواه نافع عن ابن عمر، ولو رواه عن ابن عمر ما احتاج أن يحدث به عن ثلاثة عن النبيﷺ".[124] ووافق أبا حاتم على ترجيح رواية من رواه عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة البخاري والنسائي والدارقطني وابن عبد البر.[125] أما رواية إسماعيل بن أمية فقد ضعفها ابن حجر لتفرده ومخالفته أصحاب نافع الأثبات.[126]

الخاتمة

في الختام أود ذكر أهم النتائج التي توصل إليها من خلال هذا البحث. ويمكن ذكرها على النحو الآتي:

1. إن أبا حاتم الرازي محدث ناقد له باع طويل في علم العلل. والعوامل التي تكون مهارته النقدية ما يلي:
   أ. كثرة رحلاته.
   ب. كثرة شيوخه. ومن الشيوخ الذين لهم إسهام كبير في بناء شخصية أبي حاتم أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري.
   ج. إقامته في مدينة الري. وهي مركز اجتماع المحدثين ومكان عناية الخليفة حيث بنى الخليفة المهدي مسجدا جامعا فيها.
2. الراجح في تعريف لزوم الطريق: **"إبدال الراوي إسناد الحديث المحفوظ بإسناد مشهور يسبق إليه الذهن وهما جريا على العادة المعروفة لديه بهذا الإسناد المشهور".**
3. سبب لزوم الطريق يرجع إلى الوهم. وتوجد عدة صور للزوم الطريق وهي رواية الملازم ورواية الراوي عن آله وأقاربه ورواية الحديث المرفوعا ورواية الحديث موصولا.
4. الراجح أن لزوم الطريق يكون في السند فقط.
5. إن قرينة لزوم الطريق لا تدرك إلا بوجود القرائن تدل على ذلك. والقرائن التي التفت إليها أبو حاتم للكشف عنها هي:
   أ. مخالفة الراوي من هو أوثق منه.
   ب. تساوي الرواة في الحفظ، فلزم بعضهم الطريق وخالفه الآخرون.

---

[124] ابن عبد البر، **التمهيد،** ج16، ص103.

[125] انظر: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، **الجامع الصحيح،** (تحقيق د. مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ/1987م) ج5، ص2133؛ والنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى،** (تحقيق د.عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1991م) ج4، ص197؛ والدارقطني، **العلل،** ج11، ص156؛ وابن عبد البر، **التمهيد،** ج16، ص103.

[126] انظر: ابن حجر، **فتح الباري،** ج10، ص96.

ج. مخالفة الراوي روايات أهل بلد الشيخ.

د. مجيء الحديث من الراوي الذي لزم الطريق متفقا مع جمهور الثقات ممن رووه.

هـ. مخالفة الرواي رواية الأكثر عددا.

6. قد تجمع أكثر من قرينة واحدة لتعليل الحديث بعلة لزوم الطريق.

المصادر والمراجع

أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، **المسند، (**تحقيق شعيب الأرناؤوط، القاهرة: مؤسسة قرطبة، د.ط، د.ت)

_____. **مسائل أحمد رواية أبي داود،** (تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مصر: مكتبة ابن تيمية، ط1، 1420هـ/1999م)

إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي، **المسند،** (تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، ط1، 1412هـ/1991م)

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، **التاريخ الكبير، (**تحقيق السيد هاشم الندوي، بيروت: دار الفكر، د.ت، د.ط)

_____. **الجامع الصحيح،** (تحقيق د. مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ/1987م)

_____. **الجامع الصحيح،** (تحقيق مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ/1987م)

بشير علي عمر، **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث،** (الرياض: وقف السلام الخيري، ط1، 1425هـ/2005م)

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، **السنن الكبرى،** (تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، د.ط، 1414هـ/1994م)

تركي بن فهد بن عبد الله الغُمَيْز، **علل الحديث: تحقيقاً وتخريجاً ودراسة،** رسالة الدكتوراه، القصيم: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1423هـ/1424هـ)

الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، **السنن،** (تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت)

تقي الدين السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، **طبقات الشافعية الكبرى،** (تحقيق د. محمود محمد الطناحيد وعبد الفتاح محمد الحلو، مصر: دار هجر، د.ط، د.ت)

الجريسي، خالد بن عبد الرحمن والآخرون، **مقدمة تحقيق كتاب العلل،** (الرياض: مطابع الحميضي، ط1، 1427هـ/2006م)

ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، **المسند،** (تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت: مؤسسة نادر، ط1، 1410هـ/1990م)

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، **كتاب العلل،** (تحقيق خالد بن عبد الرحمن الجريسي والآخرين، الرياض: مطابع الحميضي، ط1، 1427هـ/2006م)

_____. **الجرح والتعديل،** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1271هـ/1952م)

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **المستدرك،** (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1990م)

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد، **الثقات،** (تحقيق السيد شرف الدين أحمد، بيروت: دار الفكر، ط1، 1395هـ/1975م)

_____. **الصحيح،** (تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ/1993م)

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **تقريب التهذيب،** (حلب: دار الرشيد، ط1، 1406هـ)

_____. **فتح الباري،** (تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)

_____. **لسان الميزان،** (تحقيق دائرة المعرف النظامية ، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ط3، 1406هـ/1986م)

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، **الصحيح،** (تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، د.ط، 1390هـ/1970م)

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ بغداد،** (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، **السنن، (**تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، بيروت: دار المعرفة، د.ط، 1386هـ/1966م).

_____. **العلل،** (تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، الرياض: دار طيبة، ط1، 1405هـ/1985م)

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، **السنن.** (تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1407هـ)

أبو داود، سليمان بن داود الطيالسي، **المسند،** (تحقيق د. محمد بن عبد المحسن التركي، المملكة العربية السعودية: دار هجر، ط1، 1419هـ/1999م)

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **السنن،** بيروت: دار الكتب العربي، د.ط، د.ت)

الدريس، خالد بن منصور بن عبد الله، **سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث،** (مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التبوية والدراسات الإسلامية، مجلد: 17، العدد: 2)

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **سير أعلام النبلاء،** (تحقيق شعيب الأرناؤوط والآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1405ه/1985م)

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، **شرح علل الترمذي،** (تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، الزرقاء: مكتبة المنار، ط1، 1407ه/1987م)

الزرقي، عادل بن عبد الشكور بن عباس، **قواعد العلل وقرائن الترجيح،** (السعودية: دار المحدث، ط1، 1425ه)

سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، **مقدمة تحقيق تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي،** (الرياض: أضواء السلف، ط1، 1428ه/2007م)

السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، **فتح المغيث،** (تحقيق علي حسين علي، مصر: دار السنة، ط1، 1424ه/2003م)

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس المطلبي القرشي، **المسند،** (تحقيق السيد يوسف علي الزواوي الحسني، السيد عزت العطار الحسيني، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 1370ه/1951م)

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي، **المصنف،** (تحقيق كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1409ه)

الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **توضيح الأفكار،** (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، د.ط، د.ت)

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط،** (تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، د.ط، 1415ه)

_____. **المعجم الكبير،** (تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط2، 1404ه/1983م).

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري، **شرح مشكل الآثار،** (تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1415ه/1994م)

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، **الاستذكار،** (تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421ه/2000م)

_____. **التمهيد،** (تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387ه)

ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال،** (تحقيق يحي مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر، ط3، 1409ه/ 1988م)

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، **تاريخ دمشق،** (تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت: دار الفكر، د.ط، 1995م)

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة،** (تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، 1399ه/1979م)

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، **السنن، (**تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)

مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، **الموطأ،** (تحقيق د. تقي الدين الندوي، دمشق: دار القلم، ط1، 1413ه/1991م).

محمد خلف سلامة، **لسان المحدثين،** (الموصل: د.ن، د.ط، 2007م)

المرسي، كمال الدين عبد الغني، **اتجاه مدرسة الري في نقد الحديث،** (الإسكندراية: دار المعرفة الجامعية، د.ط، 2003م)

المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي، **تحفة الأشراف، (**تحقيق عبد الصمد شرف الدين، بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1403ه/1983)

مسلم بن الحجاج النيسابوري، **التمييز،** (تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، السعودية: مكتبة الكوثر، ط10، 1410ه)

_____. **الجامع الصحيح،** (بيروت: دار الجيل، دار الأفاق الجديدة، د.ت، د.ط)

معمر بن راشد الأزدي، **الجامع مع مصنف عبد الرزاق الصنعاني**. (تحقيق أيمن نصر الدين الأزهري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421ه/2000م).

منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، **لسان العرب،** (بيروت: دار صادر، ط1، د.ت)

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى،** (تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411ه/1991م)

_____. **المجتبى من السنن،** (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2، 1406ه/1986م)

وصي الله بن محمد عباس، **علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية،** (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، د.ط، د.ت)

ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان،** (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، **المسند،** (تحقيق حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث، ط1، 1404هـ/1984م)

_____. **المعجم،** (تحقيق إرشاد الحق الأثري، فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية، 1407هـ)

أبو يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد، **طبقات الحنابلة،** (تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت)